تابع المحور الثاني: مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية من 1962-1979

5- استراتيجية التنمية خلال الفترة 67-79:

تعرف هذه الفترة بفترة **بناء اقتصاد عمومي رائد**، وقد شهدت **ثلاث مخططات** وطنية للتنمية، بالإضافة إلى سنتين تم تخصيصهما لإتمام المشاريع العاطلة من المخططات السابقة

جدول: الاستثمارات الفعلية خلال الفترة 67- 79 حسب القطاعات

السنوات / القطاعات	المخطط الثلاثي الأول (67-69)		المخطط الرباعي الأول (70-73)		المخطط الرباعي الثاني (74-77)		78/79	
	القيمة مليار دج	%	القيمة مليار دج	%	القيمة مليار دج	%	القيمة مليار دج	%
الصناعة	4.9	53.4	20.8	57.3	74	61.1	64.7	61.2
منها: المحروقات		51		47		48		
الزراعة	1.9	20.7	4.35	12	8.84	7.3	6.18	5.9
هياكل قاعدية	2.37	25.9	11.15	30.7	38.26	31.6	34.92	32.9
مجموع الاستثمارات	9.17	100	36.3	100	121.1	100	105.8	100

5-1- مضمون استراتيجية التنمية لهذه الفترة:

أ. المخطط الثلاثي الأول 67-69:

يعتبر أول مخطط بدأت به الدول الجزائرية وقد تم من خلاله توزيع الاستثمارات الفعلية بين ثلاث مجموعات متجانسة هي الاستثمارات انتاجية مباشرة، والاستثمارات شبه انتاجية والاستثمارات غير انتاجية مباشرة، ومن هنا يتضح أن الأهداف المرجوة من هذا المخطط تتمثل في:

- إعادة تنظيم العلاقات الإنتاجية لصالح القطاعات المنتجة المباشرة
- توفير مشاريع الارتكاز الهيكلية الرئيسية.
- الاعتماد على زيادة الفروع والمؤسسات الانتاجية في القطاع العام.

الانتقادات الموجهة له: عرف هذا المخطط اختلالات عند تطبيقه، **منها:**

- ضعف المراقبين وعدم قدرة الهياكل الادارية القائمة على التنفيذ والمتابعة، وهذا راجع لقلة خبرة الإطارات الجزائرية.
- عدم القدرة على تأمين المواد الأولية للمؤسسات الإنتاجية في الوقت المناسب وبالسعر المناسب.
- انخفاض الإنتاجية والناتج القومي مقارنة بزيادة عدد السكان، وتدهور القطاع الزراعي وهو ما زاد من حدة التبعية الغذائية.

أ. المخطط الرباعي الأول 70-73:

يعتبر حجم الاستثمارات في هذا المخطط أعلى بكثير من المخطط السابق إذ تزيد عنه بأكثر من ثلاث مرات.

وقد ركز هذا المخطط أيضا على بناء هياكل جهاز إنتاجي متطور يعتمد على التصنيع بالدرجة الأولى، ويواكب الثورة الزراعية 71، وذلك بهدف تحقيق مستوى تغذية أفضل للسكان الذين يتزايدون بسرعة.

وقد ركز هذا المخطط على ترسيخ الاشتراكية وذلك بتأميم رأس المال الأجنبي، وتوسيع ملكية الدولة لوسائل الإنتاج ، واشراك العمال بجميع النواحي الخاصة بنشاط المؤسسة (التسيير الاشتراكي للمؤسسات العمومية)

الانتقادات الموجهة له: عرف هذا المخطط اختلالات عند تطبيقه، منها:

- عدم إنجاز الأهداف المسطرة كلية –إنجاز 70 بالمئة فقط–
- اليد العاملة الفنية بعيدة عن المقاييس العالمية
- الاعتماد على القطاع الصناعي وإهمال باقي القطاعات.
- وجود خلل في التشابك القطاعي.
- التبعية الغذائية.

أ. المخطط الرباعي الثاني 74–77:

لقد استمر الاهتمام بالصناعة وذلك بإنشاء صناعة بديلة للواردات، واستغلال الموارد الطبيعية وتحويلها صناعيا، وخلق الصناعات المحققة للتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تم الاهتمام بالقطاع الزراعي وذلك في إطار هياكل الثورة الزراعية باستصلاح أراضي جديدة وتغيير شروط الإنتاج والاستغلال الزراعي، وكذا الاهتمام بتوسيع القاعدة الاجتماعية وذلك بتوسيع وحدات هياكل التعليم والتكوين، تنشيط سياسة التعريب، الطب المجاني....، بالإضافة إلى اتمام بعض المشاريع التي لم تكتمل في المخططين السابقين.

الانتقادات الموجهة له: عرف هذا المخطط اختلالات عند تطبيقه، منها:

- لم تتجاوز نسبة الانجاز 80 بالمئة.
- زيادة حدة التبعية الغذائية.
- اليد العاملة الفنية بعيدة عن المقاييس العالمية
- الاعتماد على القطاع الصناعي وإهمال باقي القطاعات.
- استمرار الخلل في التشابك القطاعي.

6– تقييم استراتيجية التنمية لهذه الفترة

رغم الاستثمارات الصناعية الكبيرة لهذه الفترة وارتفاع الذي حصل في قيمة الأصول الثابتة ونصيب العامل منها إلا أن النتائج الاقتصادية كانت ضئيلة وقد سجل تباطئ وتراجع في العديد من مؤشرات الفعالية الاقتصادية كالإنتاجية والمردودية.

نفس الشيء بالنسبة للقطاع الزراعي ، وذلك بسبب القضايا التنظيمية لهذا القطاع (تدخل الإدارة تغيير في شكل الملكية، ضعف المراقبة،...)، بالإضافة إلى الأسعار الإدارية التي كانت تطبق على المنتجات الفلاحية مما أدى إلى عزوف الفلاحين على الإنتاج وبالتالي اللجوء المتزايد للاستيراد، وكان القطاع الخاص أكثر إنتاجية من القطاع العام.

يمكن إرجاع أسباب هذه النتائج الضعيفة بصفة عامة إلى تغليب الاعتبارات الإديولوجية على الاعتبارات الاقتصادية، وفيما يلي **أهم خصائص التنمية خلال هذه الفترة:**

1. الاعتماد المتزايد على المحروقات كمصدر للعملة الأجنبية، والتخلي عن تنمية المصادر الأخرى خاصة تحويلات المهاجرين.
2. عدم الاهتمام بتعبئة المدخرات المحلية وخلق منافذ لها.
3. السيطرة الكبيرة للقطاع العام
4. اللجوء إلى الاقتراض الخارجي في عمليات التمويل، حيث بلغت المديونية الخارجية أكثر من 17 مليار دولار سنة 1979.
5. ربط الاقتصاد الوطني بالأسواق الخارجية، وتحويله إلى اقتصاد ريعي يعتمد على تسويق المحروقات واستيراد مختلف أنواع السلع.

6. التركيز على القطاع الصناعي وإهمال باقي القطاعات مما أدى إلى نزوح ريفي كبير بحثا عن العمل وعن حياة أفضل.

المحور الثالث: مرحلة التحول الإرادي للإصلاحات 1980- 1986

1- السياسة الاقتصادية للثمانينات

عرفت فترة الثمانينات بمرحلة التنمية اللامركزية، أين شهدت انجاز مخططين تنمويين هما: المخطط الخماسي الأول 80-84 والمخطط الخماسي 85-89 كما تعتبر هذه المرحلة مرحلة مراجعة التوجهات الاقتصادية، فهي مرحلة **التراجع عن استراتيجية النمو غير المتوازن إلى استراتيجية النمو المتوازن.**

1-1- المخطط الخماسي الأول 80-84:

وتتمثل **أهدافه** الرئيسية في:

-تغطية الاحتياجات الرئيسية للأفراد من خلال رفع شعار من أجل حياة أفضل.

-تخفيض التبعية للخارج في المجالات التكنولوجية.

- التكفل بالقطاع الخاص الوطنى ومحاولة جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- محاولة تقليص التبعية المالية عن طريق التسديد المسبق للديون.

أما فيما يخص توزيع الاستثمارات فقد بقي حجم الاستثمارات الصناعية مرتفعا رغم هبوطه النسبي مقارنة السبعينات، وقد أصبح يستحوذ على 38.5 بالمئة كما عرفت الاستثمارات في قطاع المحروقات انخفاضا ملحوظا ولم تعد تستحوذ إلا على 15% .

وأهم الاجراءات التي جاء بها هذا المخطط هي إعادة هيكلة المؤسسات من أجل تحسين الوضعها الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة، وذلك بإصدار قانون 82-11 والمتعلق بالاستثمار الخاص الوطني.

أما في الجانب الزراعي فقد صدر قانون 1981 والذي يتضمن إعادة هيكلة المزارع الحكومية وتشجيع الملكية الخاصة، فبموجب هذا القانون أصبح حق الملكية يمنح لكل من استصلح أرضا في مناطق الهضاب العليا والصحراوية كما يستفيد المعنيون من مساعدات مالية.

أما في الجانب الاجتماعي فقد أولت الدولة اهتماما خاصا به، حيث وصل حجم الاستثمارات في قطاع السكن 15% كما اهتمت بالقطاعات الأخرى كالصحة والتعليم ....

2- تعريف الاصلاح الاقتصادي

هو آلية اقتصادية هادفة **لتعديل مسار الاقتصاد** سعيا لتحقيق التنمية سواء كان ذلك **عن طريق السوق أو عن طريق التخطيط.** وقد ارتبط هذا المصطلح عند الكثير من الاقتصاديين ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي.

3- أسباب الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

3-1- على المستوى العام:

- مركزية بحتة جعلت الجهاز المركزي للتخطيط يتدخل بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات مكان المسيرين الحقيقيين للمؤسسة.
- تمركز الاستثمارات في قطاع الصناعة.
- تزايد حجم المديونية الخارجية.
- تراجع معدلات النمو.

2-2- على مستوى الميزانية:

- عجز مستمر في ميزانية الدولة.
- زيادة في الكتلة النقدية بدون مقابل.
- ندرة متزايدة في قطاع الخدمات الاجتماعية

3-3- على مستوى المؤسسة

- هيكل المؤسسة لا يستجيب للمحيط الجديد، وجهل المسيرين بالمحيط الداخلي والخارجي
-شلل شبه تام لنظام المعلومات.
-غياب استراتيجية واضحة للمؤسسة
-ضعف الأداء والإنتا ج والإنتاجية،
- ارتفاع تكلفة الانتاج وعدم الاهتمام بالنوعية
- الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة
- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ، والحماية وعدم القدرة على المنافسة

4- الاصلاحات الاقتصادية لهذه الفترة

4-1- اصلاح سياسة التخطيط: وذلك عن طريق: تمديد فترة المخططات إلى خمس سنوات، واعتماد المخططات السنوية، والعمل على توزيع أعمال التخطيط على مختلف المستويات مع إعطاء الأولوية للمخططات الولائية في إطار التخطيط المركزي

4-2- اصلاح النظام الجبائي: تبسيط قانون الضرائب، وضمان مردودية جبائية عادية مع تخصيص الجباية البترولية لتمويل الاستثمارات المنتجة.

4-3- اصلاح نظام الأسعار: ربط الأسعار بالتطور الحركي للتكاليف، والتحديد السنوي لقائمة المواد المدعمة، كما تأخذ الدولة على عاتقها الفرق بين الأسعار الحقيقية والمحددة مركزيا.

4-4- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية

أ- أنواع إعادة الهيكلة: هناك نوعان

أ-1 -إعادة الهيكلة العضوية: سنة 1982 وتنص على تقسيم المؤسسات العمومية الى مؤسسات صغيرة ومتوسطة على أساس التخصص وتقسيم الوظائف والتقسيم حسب المقر الرئيسي، وقد كان عدد المؤسسات 85 مؤسسة وطنية بالإضافة إلى 526 مؤسسة محلية وجهوية، حيث تم تفتيت الأولى إلى 145 مؤسسة والثانية إلى 1200 مؤسسة .وقد كلف هذا التقسيم 48 مليار دج ما يعادل 09 مليار دولار

أ-2- إعادة الهيكلة المالية: جاءت بسبب تضخم حجم القروض الداخلية للمؤسسات وعدم قدرة هذه الاخيرة على تسديدها، وتهدف هذه العملية إلى:

- التطهير المالي للمؤسسات بمسح الديون
- وضع ميزانيات إنطلاق للمؤسسات
- تصفية الحسابات بين المؤسسات

ب- أسباب إعادة الهيكلة:

- التوجه الاجتماعي للمؤسسات
- تنوع الوظائف وعدم التخصص
- حجم المؤسسة الكبير مما أدى إلى ضعف استغلال الطاقات، عدم التحكم في التكنولوجيا، ضعف المراقبة المالية.

– سوء متابعة نشاطات المؤسسة بسبب الوصول المتأخر للمعلومات وعدم دقتها بسبب عدم توفر بنك للمعلومات، بالإضافة إلى سوء التنسيق بين المركز والمؤسسات. طول اجراءات إعداد الملفات.

–بعد الوحدات الإنتاجية عن بعضها البعض مع تمركز المؤسسات الأم في العاصمة وهذا ما أدى إلى تمركز الإطارات والكفاءات هناك.

– المشاكل المالية للمؤسسات بسبب:

- المردودية المالية السلبية بسبب التحديد المسبق للأسعار دون مراعاة التكاليف، الضغوطات الضريبية، وعدم وفاء المتعاملين بإلتزاماتهم إتجاه المؤسسة في الأوقات المحددة.
- التزايد المستمر لمديونية المؤسسات بسبب تدهور قدرة المؤسسة على طرح فائض مالي مع ارتفاع التكاليف وهذا ما أضعف قدرتها على تسديد القروض مما دفعا إلى طلب المزيد من القروض لتغطية الديون السابقة.

ج– المشاكل اناجمة عن إعادة الهيكلة:

–نزاعات في تقسيم وسائل الإنتاج الموجودة في المؤسسة الأم بين مختلف الوحدات.

–صعوبة مراقبة المؤسسات من قبل الدولة مما أدى إلى تفشي الاختلاسات.

– مشاكل النقل والتموين من منطقة إلى أخرى

5– المخطط الخماسي الثاني86–89:

في المجال الصناعي انخفضت نسبة الاستثمارات إلى 31.3% وتقلص نصيب المحروقات ليصل إلى 09,5% ، وقد قامت الدولة في الفترة 85–89 بالتطهير المالي للمؤسسات، كما تم اصدار قانون استقلالية المؤسسات 88.

أما في الجانب الزراعي فقد تميز بانسحاب الدولة من تسيير هذا القطاع ليقتصر دورها على التوجيه العام للنشاطات الفلاحية، حيث صدر قانون 87 الذي يقتضي بتحويل المزارع الاشتراكية إلى مستثمرات فلاحية جماعية أو فردية.

أما في الجانب الاجتماعي فقد واصلت الدولة في دعم الهياكل القاعدية الاجتماعية مثل: السكن والمستشفيات التعليم والمرافق العامة...

الفصل الرابع: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1986–1993.

1– أزمة المديونية وضرورة الاصلاح الاقتصادي

1–1– تعريف أزمة المديونية:

تعرف المديونية على أنها مجموع الالتزامات المالية الخارجية التي تم التعاقد عليها من قبل الحكومة المركزية، أو أية مؤسسة عامة، أو القطاع الخاص، وهي واجبة الدفع خلال فترة محدد.

1–1– نشأتها في الجزائر:

لم تكن القروض الخارجية خلال فترة الستينات وكبيرة وكانت أغلبها قروض تجارية بحتة تقدمها البلدان الممولة بالتجهيزات والخدمات المرتبطة بها في إطار المشاريع الصناعية، وقد بلغ مخزون الديون الخارجية سنة 71 حوالي 3335 مليون دولار، ليقفز بعد ذلك إلى أكثر من 17 مليار دولار سنة 1979.

وبعد إنهيار أسعار النفط سنة 1986 انخفضت مداخيل الجزائر الخارجية بأكثر من 5.6 مليار دولار، كما تراجعت احتياطات الصرف بأكثر من مليار دولار، مما أدى إلى تحفظ البنوك الدولية على منح قروض جديدة.

وبما أن الجزائر كانت في حاجة ماسة إلى استيراد كل التجهيزات والمواد شبه المصنعة والجاهزة والسلع ذات الاستهلاك الواسع لجأت إلى القروض لا تتعد مدتها 18 شهرا بالنسبة للسلع الاستهلاكية.

وخلال الفترة 86–89 بقيت أسعار البترول منخفضة وازداد اللجوء إلى القروض الخارجية مما أدى إلى تراكم الديون وتسارع وتيرة تسديد أصلها حيث أن القروض ق. أ. التي تحصلت عليها في 86 وجب تسديدها في 88، والتي حصلت عليها في 87 وجب تسديدها في 89 وبهذا ارتفع مخزون الديون الخارجية بأكثر من 10 مليار دولار في الفترة الممتدة بين 85–89 لتصل إلى 27.28 مليار دولار.

وعليه استعملت الجزائر اقساط القرض الاحتياطي لصندوق النقد الدولي والمقسمة إلى أربعة أقسام في نهاية 88 بحيث يمثل كل قسط 25% من حصة الدولة العضو، وبازدياد حدة المديونية عقدت الجزائر اتفاقيتين سريتين.

1–2– أسبابها في الجزائر:

أ– أسباب خارجية:

- ارتفاع أسعار البترول في فترة السبعينات –وانخفاضها سنة 86
- ارتفاع أسعار الفائدة في السوق المالي العالمي.
- أزمة الركود التضخمي في بلدان المتقدمة والتي أدت إلى انخفاض طلبها على منتجات الدول النامية، مما أحدث عجوزات في موازين مدفوعات هذه الأخيرة وضاعفت من استدانتها.
- تدهور شروط التبادل الدولي.

ب– أسباب داخلية:

- عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية
- فشل سياسة التصنيع المتبعة
- ارتفاع معدلات الفساد وهروب رؤوس الأموال والتضخم.
- غياب سياسة سليمة للاقتراض ويتضمن هذا العنصر مجموعة من النقاط الرئيسية:
  - عدم وجود استراتيجية لتسيير القرض
  - عدم وجود تناسب بين تركيبة العملات الأجنبية المكونة للدين الخارجي وبين نمط التجارة الخارجية
  - اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل بعد 86 ضنا من أصحاب القرار أن أزمة النفط ظرفية وستعود للارتفاع بعد شهور قليلة.
  - ارتفاع القروض من مصادر خاصة إلى إجمالي القروض الأجنبية حيث ظلت تشكل أكثر من 70% طيلة الفترة 73–90
  - استعمال الكثير من القروض في تمويل الواردات من السلع الاستهلاكية خاصة في فترة 80.
  - عدم وجود أي علاقة بين فترة السماح وتشغيل الطاقات الانتاجية الجديدة واسترجاع مبلغ القرض بتصريف المنتجات.

1–3– آثارها في الجزائر:

- إن ارتفاع خدمات الديون أدى إلى تناقص المخصصات المالية الموجهة للاستيراد، وهذا ما أدى إلى تناقص المواد الأولية والسلع الوسيطية الضرورية لتشغيل الوحدات الإنتاجية التي أصبحت تشغل بأقل من طاقتها الحقيقية، كما تراجعت الاستثمارات ولم تعرف هذه الفترة فتح مشروعات جديدة مما أدى إلى تفاقم البطالة.
- زيادة تركيز التجارة الخارجية بالدول الأوروبية وذلك بسبب التركيز الشديد للقروض الخارجية في هذه الدول
- استنزاف الاحتياطات الدولة.

1-4- اتفاقيات الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية في إطار حل أزمة المديونية:

أ- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول: 30/ 05/ 89 إلى 30/ 05/ 90: تم ابرام أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي والمعروف باتفاق stand by في 30 ماي 1989 بموجب هذا الاتفاق تمكنت الجزائر من سحب حصتها المقدرة بـ: 623 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بدون شروط، كما وافق الصندوق ضمن إطار إتفاق التثبيت على تقديم 155.7 مليون وح س خ والتي استخدمت كليا في 30 ماي 90 ، كما استفادت في إطار تسهيل التمويل التعويضي من مبلغ 315.2 مليون وحدة ح س خ نظرا لانخفاض مداخيل الصادرات مع ارتفاع أسعار الحبوب، في الأسواق الدولية. وبالموازاة مع ذلك أبرمت الجزائر أول إتفاق مع البنك الدولي في سبتمبر 89 .

ب- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني: 03/ 06/ 91 : عملت الحكومة على دفع عملية الاصلاح من خلال دعم المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في سبتمبر 90، وتوصلت إلى عقد اتفاق ثاني معه في 03 جوان 91، حيث تم تحرير رسالة النية في 21 أفريل 91، وبموجب هذا الاتفاق حصلت الجزائر على قرض يقدر بـ: 300 مليون وحدة ح س خ أي 403 مليون دولار مع خدمة دين تقدر بـ: 16 مليار دولار للسنوات 90/ 92 ، وقد وزع هذا القرض على أربع أقساط 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لكل قسط، ويستمر تحرير الأقساط مع الاصلاحات، إلا أنه لم يتم تحرير القسط الأخير، فقد كان القرض مشروطا بوضع برنامج تثبيت قصير الأجل لمدة 10 أشهر لم تلتزم به الدولة، وقد كان يهدف إلى: تقليص تدخل الدولة، ترشيد الاستهلاك والادخار، تحرير التجارة الخارجية، وقد عملت الحكومة على: الحد من نمو الكتلة النقدية وتخفيض قيمة الدينار، وترشيد النفقات مع إعادة تقييم الإيرادات، وتشجيع الاستثمار الأجنبي للتنقيب على المحروقات ورفع معدل الخصم. كما ابرمت الجزائر اتفاق مع البنك الدولي تحصلت بموجبه على قرض بقيمة 350 مليون $ خصصت للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

2- الاصلاحات الاقتصادية لهذه الفترة

2-1- الدفعة الأولى من الاصلاحات 1988: كانت صدمة النفط 86 كافية لابراز كل صفات الضعف فبانخفاض المداخيل شرعت السلطات في تعميق الاصلاحات لتحقيق الاستقراروتمثلت هذه الاصلاحات في:

-الاصلاح المؤسسي لنظام التخطيط و منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية

-مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي

-منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني وتشجيع الاستثمار الأجنبي

-وضع تأطير للأسعار والتفرقة بين الاسعار الإدارية والأسعار الحرة

-إعادة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية.

- التخفيض التدريجي للعملة الوطنية:

- إعادة هيكلة الدين الخارجي.

2-2- الدفعة الثانية من الاصلاحات 1991: بدأت الدفعة الثانية من الاصلاحات في أفريل 91 مع توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة اجراء تعميق للاصلاحات الاقتصادية والتي تم الشروع فيها وتوجت بإصدار نصين أساسيين هما المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 93 والمتعلق بترقية الاستثمار والذي ألغى النظرة التمييزية بين الاستثمار الخاص والعام وأدى إلى حرية الاستثمار للمستثمرين الأجانب والمحليين والمساواة بينهم، ومنحهم ضمانات، والمرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في أفريل 93 المتعلق بمراجعة القانون التجاري: والذي نص على توسيع الأشكال القانونية للشركات وإدخال أدوات جديدة في التمويل مثل التمويل الإيجاري، كما نصت الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي على ضرورة التحكم في التضخم وتحرير التجارة وتخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار وتثبيت نمو الكتلة النقدية